



الارتقاء بإدارة النفايات بالمملكة العربية السعودية نحو تبني مبادئ الاقتصاد الدائري



التنظيمية

- تداخل في الأنظمة والتشريعات وعدم شموليتها لمختلف أنواع النفايات
- غياب نموذج العمل المتكامل للقطاع
- عدم شمولية منظومة التراخيص والرقابة



الاجتماعية

- ضعف الوعي بالممارسات السليمة لإنتاج وإدارة النفايات
- عدم تحمل منتج النفاية تكلفة إدارتها
- محدودية الفرص الوظيفية للكوادر الوطنية



الاقتصادية

- اعتماد كلي على ميزانية الدولة بدون أي عائد
- محدودية مشاركة القطاع الخاص
- قطاع غير رسمي معتمد على نبش النفايات يضعف جاذبية الاستثمار



الفنية

- غياب التخطيط والإدارة المتكاملة لمختلف أنواع النفايات
- غياب البنى التحتية التي تتيح الاستفادة من النفايات
- محدودية البيانات الضرورية للاستثمار في القطاع



البيئية

- انتشار المردام العشوائية وغير الهندسية
- نسبة محدودة للاستفادة من النفايات



تنظيمية

- ✓ بناء اطار تنظيمي وتشريعي شامل ومتكامل وشفاف
- ✓ توزيع وتوضيح الأدوار والمسؤوليات
- تطبيق الاطار التنظيمي والتشريعي ومتابعة الامتثال



اجتماعية

- تغيير السلوك المجتمعي وتطبيق مبادئ تقليل وإعادة استخدام وتدوير النفايات
- تحمّل منتج النفاية تكلفة إدارتها
- خلق فرص وظيفية للكوادر الوطنية



اقتصادية

- استدامة القطاع وتحويل النفايات من عبء إلى قيمة مضافة
- خلق فرص استثمارية لإشراك القطاع الخاص وجذب القطاع غير الرسمي
- زيادة المساهمة في المحتوى المحلي



فنية

- تطبيق الإدارة المتكاملة لمختلف أنواع النفايات
- اعتماد مبادئ الاقتصاد الدائري
- بناء البنى التحتية التي تتيح الاستفادة من النفايات
- إنشاء قطاع رقمي ذكي وقاعدة بيانات موحدة



بيئية

- خفض انبعاثات الغازات الدفيئة
- خفض التدهور البيئي عبر إدارة النفايات
- رفع نسبة استبعاد النفايات عن الموارد الطبيعية
- المحافظة على الموارد الطبيعية

يتطلب التحول في قطاع إدارة النفايات تكامل مؤسسي على مستوى المنظومة وتكامل فني لإدارة مختلف أنواع النفايات عبر كافة مراحل سلسلة القيمة





يستهدف القطاع استبعاد لجميع أنواع النفايات بنسبة 82% بينما يستهدف استبعاد نسبة 94% للنفايات البلدية الصلبة بحلول عام 2035

المستهدفات لكل من أنواع النفايات





اطلق المركز أكثر من 60 مبادرة ومشروع لتمكين التحول في القطاع ومن أبرزها:

